سياسات تخفيف تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والتكيف معها

Mitigation and Adaptation Policies to the Repercussions of Coronavirus Pandemic on the Egyptian Economy

شيماء أحمد حنفي*

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

shaimaa.hanfy2014@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/12/31 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/02 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

شهد العالم أزمة صحية ناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2019، واعتمدت دول العالم على إستراتيجية الإغلاق التام أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية والتباعد الاجتماعي، وتحولت هذه الأزمة في غضون أسابيع قليلة إلى جائحة اقتصادية، كذلك اعتمدت الحكومة المصرية على الإغلاق الجزئي لبعض الأنشطة الاقتصادية.

في ضوء هذا تبحث هذه الدراسة في تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري والسياسات الهادفة إلى تخفيف هذه التداعيات والتكيف معها بقدر الإمكان، وتتمثل أهم هذه السياسات على المدى القصير في دعم الأسر ذوى الدخل المحدود والقطاعات المتضررة من التداعيات السلبية، أما على المدى المتوسط تتضمن هذه السياسات تطوير القطاع الصحي، الاستثمار في البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا؛ التداعيات الاقتصادية؛ الاقتصاد المصري؛ سياسات التخفيف والتكيف.

تصنيفات JEL : E05، F05، H03.

Abstract:

The world witnessed a health crisis resulting from the emerging coronavirus pandemic in late 2019. The countries of the world adopted the strategy of complete or partial closure of economic activities and social distancing.Within few weeks this crisis turned into an economic pandemic. The Egyptian government also relied on the partial closure of some economic activities. In light of this, the study examines the implications of the coronavirus pandemic on the Egyptian economy and the policies aimed at mitigating these repercussions and adapting to them as much as possible. In the short term, the most important of these policies are to support low-income families and sectors affected by the negative repercussions. In the medium term, these policies include developing the health sector, investing in the infrastructure of the communications and information technology sector, and investing in the green economy sectors to achieve sustainable development.

Keywords: Coronavirus Pandemic, Economic Repercussions, Egyptian Economy, Mitigation and Adaptation Policies.

JEL Classification Codes: E05, F05, H03.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهدت البشرية على مدار التاريخ انتشار عدد من الأوبئة أودت بحياة الآلاف من البشر وبعضها أودى بحياة الملايين ومنها جائحة الطاعون الأسود التي أسفرت عن وفاة نحو 75 مليون شخص بين عامي 1331 و 1353 في أوروبا، جائحة الكوليرا الأولى والتي فتكت بأرواح أكثر من 100 ألف شخص في جنوب شرق آسيا عام 1816، وباء الإنفلونزا الأسبانية والتي ظهرت في عام 1918 وأودت بحياة ما يقدر بنحو 100 مليون فرد. (https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51675634.)

وفى أواخر ديسمبر عام 2019 ظهر فيروس كورونا المستجد (NCOVID-19) في مدينة ووهان الصينية، ونتيجة لسرعة تفشى الفيروس في العديد من أنحاء العالم، أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 أن فيروس كورونا المستجد يعتبر جائحة عالمية (Pandemic).

وهى أقصى درجات الوباء (Epidemic)، وقد بلغ عدد الإصابات عالميا نحو21.2 مليون فرد أما الوفيات فقد بلغت 765ألف حالة وفاة في تاريخ 15 /8/ 2020. (https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019.)

واعتمدت العديد من البلدان على إستراتيجية الإغلاق العام الكبير والتباعد الاجتماعي كآلية للإبطاء من سرعة تفشي انتشار عدوى فيروس كورونا لحماية الأرواح واستيعاب المنظومة الصحية لهذه الأزمة. وكبديل لاستراتيجية مناعة القطيع والتي قد تتسبب في إنتشار الفيروس على نطاق واسع وخسارة كبيرة في الأرواح.

وما لبثت أن تحولت جائحة كورونا إلى جائحة اقتصادية فقد تسببت في ركود اقتصادي عالمي لم يسبق له مثيل فقد فاق أزمة الكساد الكبير الذي حدث في ثلاثينات القرن العشرين والأزمة المالية العالمية لعام 2008، وما يزيد الوضع سوءا عدم اليقين بشأن انتهاء الجائحة في ظل الفشل في تطوير لقاح ضد هذا الفيروس حتى الآن.

وبداية من 24 فبراير اعتمدت الحكومة المصرية إستراتيجية الإغلاق الجزئي لاحتواء انتشار الفيروس، مما انعكس على حدوث تداعيات عديدة على الاقتصاد المصري، واتخذت الحكومة المصرية في هذا السياق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية للتكيف مع التداعيات السلبية لجائحة كورونا. (http://www.mop.gov.eg.)

1.1. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على التداعيات الاقتصادية الحالية والمحتملة لجائحة كورونا على الاقتصاد المصري وتسعى إلى بحث سياسات التكيف مع هذه التداعيات لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة على هذه الأزمة بقدر الإمكان على المدى القصير والمتوسط.

1.2. منهجية الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي لإبراز تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي أولا ثم التركيز على الاقتصاد المصري، والسياسات الخاصة بالتخفيف والتكيف مع تداعيات هذه الأزمة، وتعتمد في ذلك على البيانات الرسمية الصادرة من المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية)، والبيانات المتاحة من المصادر المحلية في مصر (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة المالية، البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

2. تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

أدت الأزمة الصحية المفاجئة التي أصابت العالم مع ظهور فيروس كورونا المستجد في نهاية ديسمبر 2019 إلى إدخال الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي لم يسبق له مثيل، فمع إعلان منظمة الصحة العالمية في 11 ماس 2020 أن فيروس كورونا المستجد يعتبر جائحة عالمية، ومع اتخاذ الدول إستراتيجية الإغلاق العام الكبير والتباعد الاجتماعي كإجراء احتوائي لمنع إنتشار الفيروس أصبحت تمثل جائحة اقتصادية أيضا، ويختلف هذا الركود الاقتصادي العالمي عن الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة في عدة جوانب:

أولا: أنه ناتج عن أزمة صحية وليس ناتجا عن أسباب سياسية أو اقتصادية أو حروب (IMF، April 2020)؛

ثانيا: في أزمات الكساد الكبير والأزمة المالية العالمية استغرق حدوث الركود ثلاث سنوات حتى تتدهور المؤشرات الاقتصادية فقد إنهارت البورصات، وإنكمش الناتج وإرتفعت معدلات البطالة وتجمدت حركة الإئتمان والاستثمار وأفلست العديد من الشركات، بينما في الأزمة الاقتصادية الحالية إستغرق الأمر ثلاثة أسابيع فقط (معهد، أبريل 2020).

ثالثا: تطلب معالجة الأزمات الاقتصادية السابقة دور الدولة في تبني سياسات تحفيز الطلب الكلي لتشجيع النشاط الاقتصادي، أما في ظل هذه الأزمة تعتمد الدول على إجراءات احتوائية لمنع انتشار الفيروس بصورة أكبر مما يزيد من صعوبة تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث تشمل هذه الإجراءات الإغلاق الجزئي أو التام، القيود على التجمعات، حظر التنقل، التباعد البدني والاجتماعي (IMF، April 2020)، وجاءت أبرز التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي كالتالي:

✓ **الأثر على النمو الاقتصادي:**

أظهرت تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) توقعات منخفضة لنمو الاقتصاد العالمي قبل تفشي فيروس كورونا في ضوء النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والصراعات الجيوسياسية على مستوى العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% عام 2020 مقارنة بـ 2.9% عام 2019 إلا أنه أجرى تعديلات بهذه التوقعات بعد حدوث جائحة كورونا بإنكماش الاقتصاد العالمي بنحو 3% عام 2020 وخسارة نحو 8.5 تريليون دولار. (IMF، April 2020)

بينما توقع البنك الدولي نمو الاقتصاد بنحو 2.5% عام 2020 (IMF، April 2020)، أما منظمة الأمم المتحدة فقد توقعت أن ينمو الاقتصاد العالمي بأقل من 2% عام 2020 (UN، January 2020) ، في حين توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الاقتصاد العالمي بنحو 2.4% (OECD)

ويرجع هذا الركود إلى التراجع في الطلب العالمي والعرض العالمي، فمن جانب إنخفض الطلب على السلع والخدمات من القطاع العائلي وقطاع الأعمال بإستثناء السلع الغذائية والمستلزمات الطبية، أما في الجانب الآخر فقد تسببت الإجراءات الاحتوائية للوباء تعطل محركات الطاقات الإنتاجية مما أدى إلى تباطؤ العملية الإنتاجية.

✓ **الأثر على التجارة الدولية:**

تأثرت التجارة العالمية في السلع والخدمات بدرجة كبيرة في ظل تفشي جائحة كورونا فقد حدث تباطؤ في التجارة السلعية نتيجة لإجراءات إغلاق الحدود بين الدول، أما تجارة الخدمات فقد شهدت الأثر الأكبر مع توقف خدمات النقل الجوى وخدمات السياحة، فقد توقعت منظمة التجارة العالمية إنخفاض حجم تجارة العالم في عام 2020 بنحو 32% (معهد، أبريل 2020)

✓ **الأثر على سوق العمل:**

خلال الفترة التي طبق فيها الحجر الصحي في معظم دول العالم كانت أكثر القطاعات تضررا هي السياحة والنقل والخدمات الترفيهية والتجارية مما أدى إلى تأثر القوى العاملة بتلك القطاعات سلبا والتي تعتبر من العمالة الحرة والمؤقتة.

أما العمالة الدائمة في القطاع العام والخاص فكانت أقل تأثر حيث اعتمدت على بدائل أخرى لتنفيذ مهامها من خلال العمل عن بعد أو العمل من المنزل.

فخلال الربع الأول من عام 2020 قدرت منظمة العمل الدولية خسارة في ساعات العمل عالميا مساوية لنحو 185 مليون وظيفة دائمة، أما الربع الثاني فوصلت الخسائر لنحو 480 مليون وظيفة دائمة، كما أشار التقرير إلى أن 38% من القوة العاملة 1.25 مليار نسمة في قطاعات خطرة. (Monitor، 2020)

✓ **الأثر على الأسواق المالية:**

شهدت أسواق المال العالمية خسائر هائلة جراء تداعيات فيروس كورونا، فبنهاية فبراير فقط إنخفضت سوق الأسهم بشكل حاد بخسارة تقدر بنحو 30% من قيمتها السوقية (Forum, April 2020).

✓ **الأثر على أسوق النفط:**

في ضوء تراجع الإنتاج العالمي نتيجة لأزمة كورونا وانخفاض الطلب في سوق النفط انخفضت أسعار النفط الخام بصورة غير مسبوقة ويوضح شكل (1) أسعار النفط الخام بداية من يونيو2019 وحتى يونيو 2020.

الشكل (1): أسعار النفط العالمية

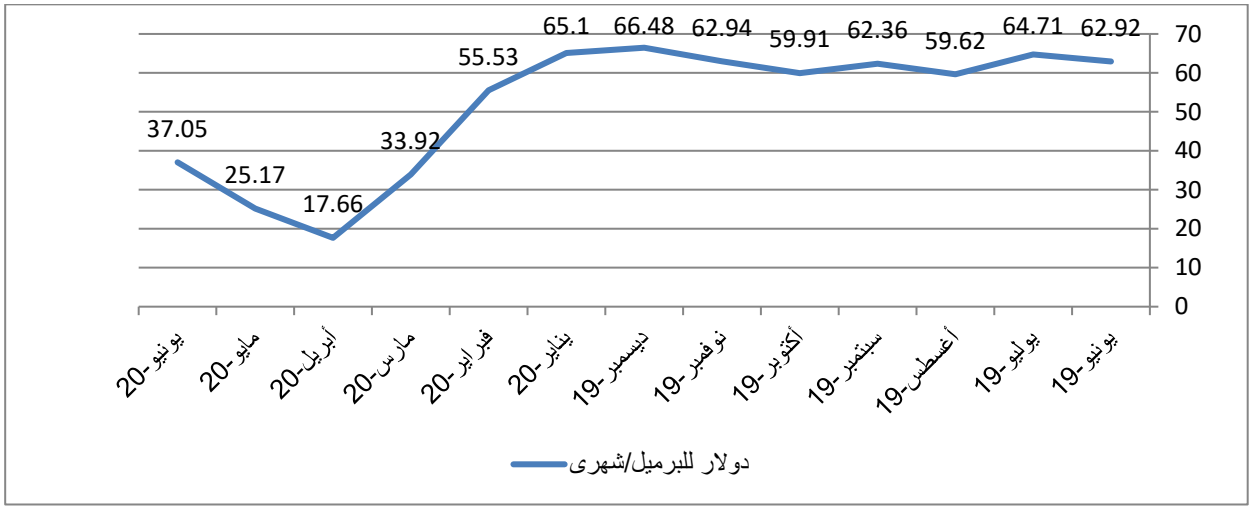

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط، 2020.

3. تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري:

أعلنت الحكومة المصرية في عام 2014 إلتزامها بتطبيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وتتضمن أهم هذه السياسات الخفض التدريجي لدعم الطاقة، إحتواء فاتورة الأجور، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، تحرير سعر الصرف، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

وحققت هذه السياسات تحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تمثلت في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.2% عام 2014/2013 إلى 5.6% عام 2019/2018 (الاقتصادية)، إنخفاض في العجز الكلي للموازنة من 12.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014/2013إلى 8.2% عام 2019/2018 (المالية، 2019)وإنخفاض في معدل البطالة من 13.3% عام 2014 إلى 7.9% عام 2019 (والإحصاء، 2020).

هذا بالإضافة إلى إرتفاع صافي الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي إلى 45.420 مليار دولار في ديسمبر 2019، كذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بنحو 102.5 مليون دولار في عام 2019/2018، وبالرغم من ذلك، كان لتلك السياسات بعض الآثار السلبية كان أهمها إنخفاض قيمة الجنيه المصري فقد إرتفع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار من 7.628 في يونيو 2016 إلى 18.107 في يونيو 2017 إلا أنه شهد إنخفاضا متتاليا حتى وصل إلى 16.0931 في ديسمبر 2019 (المصرى، يونيوا 2020)، كذلك ارتفع معدل التضخم العام والذي بلغ 29.4 % عام 2018 ولكن في ضوء السياسات النقدية التي إتخذها البنك المركزي تمكن من خفض معدل التضخم إلى أن بلغ 9.2 % عام 2019 (والإحصاء، نشرة أسعار المستهلكين، القاهرة، 2020)، كما إتخذت الحكومة المصرية إجراءات للحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والتي تمثلت في إطلاق برنامج تكافل وكرامة وزيادة معاشات الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى زيادة الدعم المقرر في بطاقات السلع التموينية (المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة القاهرة.2021/2020، 2020)، وبالرغم من تلك المؤشرات الايجابية للاقتصاد المصري إلا أن تفشي فيروس كورونا عالميا في بداية عام 2020 أدى إلى حدوث تداعيات سلبية على الاقتصاد المصري، ففي 24 فبراير 2020 إعتمدت الحكومة المصرية على إستراتيجية الإغلاق الجزئي لاحتواء انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد.

فعلى مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلى بلغ معدل النمو الاقتصادي في الربع الأول والثاني من العام المالي 2020/2019 نحو 5.65 % (الالكترونى)، وكان مستهدف معدل نمو 6% في عام 2020/2019 (المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة القاهرة 2020/2019، 2019)، ولكن بعد حدوث الأزمة الحالية قدرت الموارزنة العامة للدولة لعام 2021/2020 تحقيق معدل نمو 4.2% للعام المالى 2020/2019 و4% للعام المالي 2021/2020 (المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة القاهرة.2021/2020، 2020)، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي تحقيق معدل نمو للاقتصاد المصري 2% عام 2020/2019، أما معدل البطالة فقد سجل في الربع الأول من عام 2020 نحو 7.7% إلا أنه لا تتاح بيانات حاليا عن الربع الثاني من نفس العام. لكن يتوقع أن تتأثر العمالة في القطاع الخاص وغير الرسمي خاصة من المشتغلين بمجالات معينة كالفنادق والشركات السياحية والمطاعم والمقاهي والخدمات الترفيهية والنقل والعمالة اليومية مع إجراءات الإغلاق والتدابير الاحترازية التي اتخذتها الدولة (المصرى، يونيوا 2020).

فقد أشارت دراسة أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن 55.7% من المشتغلين أصبحوا يعملون أيام عمل أقل أو ساعات عمل أقل من المعتاد لهم ونحو 26.2% قد تعطلوا أي أصبحوا بدون عمل ونسبة 18.1% يعملون عمل متقطع، كما أوضحت أن 73.5% من الأفراد المشتغلين أشاروا إلى إنخفاض دخلهم (والإحصاء ل.، 2020).

وعلى مستوى مؤشر معدل التضخم، يشير شكل (2) إلى الاستقرار النسبي للرقم القياسي لأسعار المستهلكين الشهري ويرجع ذلك بصفة أساسية لانخفاض الطلب.

الشكل (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر

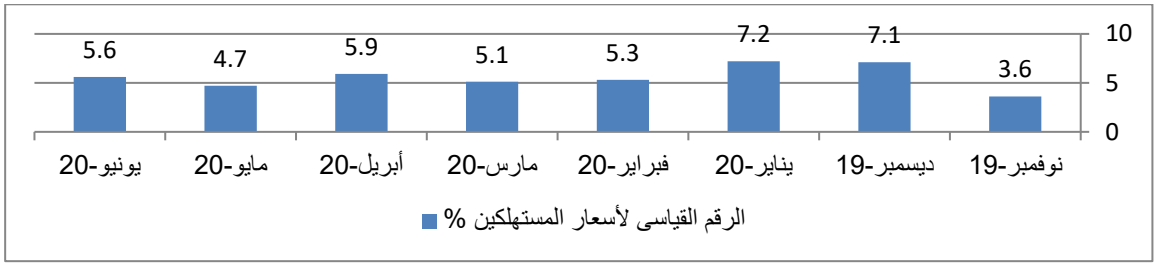

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 279، القاهرة، يونيو 2020.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي توضح الإحصاءات تحقيق ميزان المدفوعات فائضا كليا قبل حدوث الأزمة، ففي الربع الأول والثاني من عام 2020/2019 بلغ الفائض نحو 183.6 مليون دولار و 227.3 مليون دولار على التوالي (المصرى، نشرة ميزان المدفوعات، القاهرة.، 2020)، ومن المتوقع أن تتأثر كافة بنود ميزان المدفوعات وخاصة خدمات السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. إذ تشير البيانات إلى انخفاض صافي الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي من 45.5 مليار دولار في فبراير 2020 وتكفى لتغطية 8.3 أشهر من الواردات السلعية إلى 36 مليار دولار في مايو 2020 تكفى لتغطية 6.6 أشهر من الواردات السلعية (المصرى، نشرة ميزان المدفوعات، القاهرة.، 2020).

3. سياسات التخفيف والتكيف مع تداعيات جائحة كورونا على المدى القصير:

اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الاجراءات الاقتصادية الآنية للتخفيف من التداعيات التي أحدثتها جائحة كورونا على الاقتصاد المصري، ويمكن تصنيفها إلى مجموعة من السياسات كالتالي:

✓ **إجراءات خاصة بالسياسة المالية:**

- تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد؛
- زيادة حد الإعفاء الضريبي خلال موازنة 2021/2020 من 8 آلاف جنيه إلى 15 ألف جنيه بالإضافة إلى حد الإعفاء الشخصي البالغ 7 آلاف جنيه ليصبح إجمالي الإعفاءات 22 ألف جنيه كصافي للدخل الشهري؛
- تأجيل تطبيق الضريبة الرأسمالية على المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حتى الأول من يناير 2022 (الاقتصادية، مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد،).

✓ **إجراءات خاصة بالسياسة النقدية**

- تأجيل أقساط القروض وكروت الائتمان لمدة 6 أشهر؛
- اتخذ البنك المركزي المصري إجراءات خاصة بخفض أسعار الفائدة النقدية 300 نقطة أساس لتنخفض أسعار الفائدة الخاصة بمعدل العائد على الإيداع لليلة الواحدة إلى 9.25% والإقراض 10.25 وسعر العملية الرئيسية 9.75% (المصرى، بيان صحفى حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التى اتخذها فى هذا الصدد،، 2020).

✓ **إجراءات خاصة بدعم الأفراد**

- صرف منحة 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة لمدة ثلاثة شهور وتوفير 250 ألف كرتونة طعام غذائية لدعم متضرري تداعيات فيروس كورونا في إطار المبادرة التي أطلقها بنك الطعام المصري تحت شعار (دعم العمالة اليومية مسؤولية)؛
- زيادة الأجور للعاملين بالقطاع الحكومي من 301 مليار بموازنة 2020/2019 إلى 335 مليار جنيه بموازنة 2021/2020؛
- زيادة المعاشات بنحو 35 مليار جنيه في موازنة 2021/2020، ويصل إجمالي دعم المنح والخدمات الاجتماعية بموازنة 2021/2020 إلى 181 مليار جنيه مقارنة بـ 129.9 مليار جنيه بموازنة 2020/2019.

✓ **إجراءات خاصة بدعم القطاعات المتضررة**

- صرف إعانات الطوارئ للعاملين في القطاعات المتضررة من فيروس كورونا في مقدمتها قطاع السياحة والغزل والنسيج لنحو 295 ألف و 402 عامل يعملون في 3098 منشأة؛
- تخصيص مبلغ 100 مليار جنيه كضمانات للبنوك للتوسع في إقراضها للمشروعات بفائدة 8% متناقصة؛
- تأجيل سداد أو تقسيط الضريبة العقارية للقطاعات المتضررة لمدة ثلاثة أشهر؛

- إعفاء المنتجات الزراعية من البذور والتقاوي والشتلات والخضروات والفواكه المنتجة محليا وكذلك مدخلات الإنتاج صناعة الورق من الضريبة على القيمة المضافة؛
- مد وقف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين؛
- تأجيل أقساط المزارعين والمربيين لمدة 6 أشهر من قبل البنك الزراعي المصري؛
- الإعلان عن قانون تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رقم 152 لسنة 2020 والذي يتضمن العديد من الحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية؛
- منح الشركة القابضة لمصر للطيران 2 مليار جنيه "قرض مساند"؛
- تأجيل سداد وجدولة المديونيات والمستحقات على المنشآت السياحية والفندقية وشركات الطيران الخاصة عن استهلاك الكهرباء والمياه والغاز لمدة 6 أشهر مع جدولة سداد المستحقات والمديونيات؛
- إسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية السياحية ستة أشهر وإرجاء سداد كل المستحقات ثلاثة أشهر دون غرامات أو فوائد تأخير؛
- شمول مبادرة التمويل السياحي التي أطلقها البنك المركزي المصري لتتضمن استمرار تشغيل الفنادق وتمويل مصارفها الجارية بمبلغ يصل إلى 50 مليار جنيه مع تخفيض تكلفة الإقراض لتلك المبادرة إلى 8%؛
- زيادة موازنة وزارة الصحة للعام المالي 2021/2020 بنسبة 100% مقارنة بعام 2020/2019؛
- سداد مستحقات ألف و 667 شركة مصدرة لدى صندوق تنمية الصادرات (6 مليار جنيه)؛
- تخصيص 7 مليار جنيه لدعم الصادرات؛
- تخصيص 20 مليار جنيه لدعم البورصة المصرية من البنك المركزي المصري؛
- تخصيص 400 مليار جنيه بموازنة 2021/2020 على قطاع التشييد والبناء (الاقتصادية، مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد) (خشبة،، 2020).

4. سياسات التخفيف والتكيف مع تداعيات جائحة كورونا على المدى المتوسط:

✓ **تطوير قطاع الصحة:**

أثبتت أزمة فيروس كورونا مدى أهمية تطوير المنظومة الصحية سواء في مواجهة الأمراض غير السارية (الأمراض المزمنة) والتي لا تنتقل بين البشر كأمراض القلب والسرطان والسكر أو الأمراض السارية أو المعدية والتى تنتقل من شخص لآخر، وينظم إجراءات التعامل مع الأمراض المعدية في مصر القانون رقم 137 لسنة 1958 في شأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية (World Bank)، ويمثل الانفاق الحكومي على قطاع الصحة نسبة صغيرة، إذ يقدر بنحو 1.65% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي للإنفاق لحكومي على الصحة والذي يبلغ نحو 5.89% في عام 2016 (الاقتصادية، مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد)، لذلك تتضح ضرورة زيادة الإنفاق على تطوير قطاع الصحة سواء من ناحية البنية الأساسية (المستشفيات والوحدات الصحية) أو من ناحية توفير المستلزمات الطبية، بالإضافة إلى الاهتمام بالعنصر البشري المتمثل في الكوادر الطبية والتمريضية والإدارية ماديا وفنيا، وفي ضوء هذا تضمنت أهم الإجراءات المتخذة من الحكومة المصرية الموجهة لتداعيات أزمة كورونا زيادة موازنة وزارة الصحة بنسبة 100% للعام المالي 2021/2020 مقارنة بالعام المالي 2020/2019 (الاقتصادية، الخطة الاستمارية للعام المالى 2021/2020 القاهرة ، 2020).

✓ **زيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

تضمنت الإجراءات التي اتخذتها دول العالم الإغلاق للمدارس والجامعات ولمعظم الأنشطة الاقتصادية، ومتيجة لذلك اضطر العديد من الطلاب للاتجاه نحو التعليم عن بعد كذلك العاملين للعمل من المنزل من خلال استخدام الانترنت مما أظهر أهمية الاستثمار في البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التعليم والعمل عن بعد وميكنة تقديم الخدمات الحكومية، وفي هذا السياق تضمنت الخطة الاستثمارية للدولة للعام 2021/2020 زيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 300% مقارنة بالعام السابق (الاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، القاهرة.، 2016).

✓ **أهمية تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر:**

تضمنت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم السياسات الوطنية لتشجيع الاقتصاد الأخضر، ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان وتحقيق لمبدأ المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ويخفض من معدلات استنزاف الموارد الايكولوجية. (وآخرون، 2011، صفحة 02)، والاقتصاد الأخضر يمكن تعريفه أيضا بأنه نموذج من نماذج التنمية المستدامة يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل بالإضافة إلى الحد من المخاطر البيئية للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار فى قطاعات الطاقة المتجددة العمارة الخضراء، تكنولوجيا الانتاج النظيف، السياحة المستدامة، التسويق الأخضر، النقل المستدام، الكيمياء الخضراء.

واعتمدت الخطة الاستثمارية للعام المالى 2021/2020 استثمار نحو 447.3 مليار جنيه في 691 مشروع أخضر على مدى زمني ثلاث سنوات وذلك في إطار مبادرة السندات الخضراء التي تستهدف الحكومة المصرية إطلاقها لتنويع مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية. ويستحوذ قطاع النقل على 50% من هذه الاعتمادات يليه الاسكان 30% ثم الكهرباء 9%. (الاقتصادية، الخطة الاستمارية للعام المالى 2021/2020 القاهرة ، 2020)

5. خاتمة:

اتجهت دول العالم مع ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد وتحوله إلى جائحة إلى الإغلاق الكامل أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية والتباعد الاجتماعي وفرض قيود على إنتقال الأفراد، ونتيجت لهذه الإجراءات تأثر الاقتصاد سلبا إلى درجة حدوث ركود اقتصادى لم يسبق له مثيل، كذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد المصري فقد اعتمدت الحكومة المصرية إستراتيجية الإغلاق الجزئي لاحتواء انتشار الفيروس، وتأثرت العديد من المؤشرات الاقتصادية، وفي سبيل الحد من الآثار الاقتصادية الحالية والمحتملة لتلك الجائحة اتخذت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والسياسات على المدى القصير والمتوسط لتخفيف التداعيات والتكيف مع الأزمة الراهنة، وتتضمن أهمها في المدى القصير زيادة الأجور للعاملين بالقطاع العام، زيادة المعاشات، خفض سعر الفائدة، منح تسهيلات ائتمانية وإعفاءات ضريبية، منح إعانات للعمالة غير المنتظمة والعاملين بالقطاعات المتضررة كالسياحة، وبالنسبة للسياسات على المدى المتوسط فتشمل تطوير المنظومة الصحية، تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم عملية التعليم والعمل عن بعد وميكنة الخدمات الحكومية، تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال ضخ مزيد من الاستثمارات في مجالات المشروعات الخضراء.

6. قائمة المراجع:

1. أدهم وهيب مطر. (2014). التسويق الفندقي و مبيع و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية الحديثة. دمشق سوريا: دار رسلان للنشر و التوزيع.
2. البنك المركزى المصرى. (2020). نشرة ميزان المدفوعات، القاهرة.
3. البنك المركزى المصرى. (2020). بيان صحفى حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التى اتخذها فى هذا الصدد،. تم الاسترداد من متاحة على الموقع الالكترونى http://www.cbe.org.eg.
4. البنك المركزى المصرى. (يونيوا 2020). تم الاسترداد من النشرة الإحصائية الشهرية، العدد 279، القاهرة .
5. الجريدة الرسمية. (2001). الجزائرية. رقم 77 المؤرخة في15-12-2001.
6. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). تم الاسترداد من النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ، القاهرة.
7. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). تم الاسترداد من نشرة أسعار المستهلكين، القاهرة.
8. الهيئة العامة للتنمية السياحي. (2018). www.tda.gov.eg.
9. جريدة رسمية الجزائرية. (2003). العدد11، . صدرت 19 فيفيري .
10. جريدة رسمية الجزائرية. (1990). العدد16، . صدرت 18 أفريل .
11. جريدة رسمية الجزائرية. (2016). العدد46، . صدرت 3 أوت .
12. جريدة رسمية الجزائرية. (2001). العدد47،. صدرت 22 أوت .
13. جريدة رسمية الجزائرية. (1994). العدد67،. صدرت 19أكتوبر.
14. جريدة رسمية الجزائرية. (1993). لعدد64،. صدرت 10أكتوبر.
15. دليلة طالب، عبد الكريم وهراني. (2011). السياحة أحد محركات التنمية المستدامة :نحو تنمية سياحية مستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات،. الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء.
16. دوادي منصورية. (2017). دور التشريعات الوطنية في ترقية ودمج الاقتصاد السياحي في الاقتصاد العالمي،. مذكرة دكتوراه جامعة مستغانم.
17. ديدي ريندرس وزير الخارجية البلجيكي. (2018). الجزائر تملك كل مقومات السياحة غير أنها ترفض الانفتاح،. جريدة البلاد،01-02-2018.
18. روبرت آيرين وآخرون. (2011). مسارات إلى التنمية المستدامة وللقضاء على الفقر مرجع لواضعى السياسات. تم الاسترداد من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبى،.
19. سعيداني رشيد. (2017). أهمية الإستثمار السياحي في التنمية الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر. ، مجلة البشائر الاقتصادية،المجلد3، العدد2، جوان .
20. عبد الرزاق مولاي لخضر،خالد بورحلي. (2016). ،متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد 04 -جوان2016 .
21. عثمان محمد عثمان، سلسلة أوراق الأزمة (1)، معهد. (أبريل 2020). وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا. سلسلة أوراق الأزمة (1)، معهد .
22. عيساوي سهام حوحو فطوم. (2017). واقع العرض والطلب السياحي في كل من الجزائر وتونس دراسة مقارنة،. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان .
23. لبيوض أسماء. (2016). التنمية السياحية مؤشر لتحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، . مجلة القانون الدولي و التنمية حجم 4 ،عدد1، .
24. لجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). تم الاسترداد من أثر فيروس كورونا على الأسر المصرية حتى مايو 2020، القاهرة.
25. ماهر عبد العزيز توفيق. (2008). صناعة السياحة. ،دار زهران للنشر و التوزيع.
26. محمد العطا عمر. (2010). صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية، مركز الدرسات و البحوث دمشق. دمشق: ندوة علمية "أثر الاعمال الإرهابية على السياحة"، 2010/08/06.
27. محمد عرب الموسوى. (2010). ،السياحة و مقوماته. مملكة السويد: مركز النور للدراسات،.
28. محمد ماجد خشبة،. (2020). مفاهيم وسياقات في أزمة فيروس كورونا المستجد : Covid19،مصر وعالم كورونا وما بعد كورونا، معهد التخطيط القومى، . تم الاسترداد من سلسلة أوراق الأزمة.ا.
29. مديرية السياحة والصناعة التقليدية سكيكدة. (2018). المخطط التوجيهي للتهيئ السياحية. تم الاسترداد من www.skikdatourisme.com.
30. مديرية السياحة والصناعة التقليدية سكيكدة. (2018). المخطط التوجيهي للتهيئ السياحية. تم الاسترداد من www.skikdatourisme.com.

31. مرتضي البشير الامين. (2016). وسائل الاتصال و الترويج السياحي. عمان- الأردن: ،أمواج النشر و التوزيع .
32. موقع الرسمي للوزراة السياحة الجزائرية. (2018). http://www.matta.gov.dz.
33. مي سيد. (2018). قانون السياحة الموحد -خطوة هامة لزيادة الاستثمارات في مصر-. نشر يوم الأحد 25 فيفري 2018، أطلع عليه يوم 07-10-2018.
34. نجيب صعب. (05 01, 2017). أين العرب في السياحة الدولية؟ 2017 سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية، موضوع الغلاف. مجلة البيئة والتنمية، العدد 01 بيروت .
35. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (بلا تاريخ). بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلى. تم الاسترداد من ، متاحة على الموقع الالكترونى http://www.mop.gov.eg.
36. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2016). تم الاسترداد من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، القاهرة.
37. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (2020). تم الاسترداد من الخطة الاستمارية للعام المالى 2021/2020 القاهرة .
38. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (بلا تاريخ). مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد. تم الاسترداد من متاحة على الموقع الالكترونى http://www.mop.org.eg.
39. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (بلا تاريخ). مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد. تم الاسترداد من متاحة على الموقع الالكترونى http://www.mop.org.eg.
40. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (بلا تاريخ). مرصد اجراءات الحكومة لمواجهة تداعيات فيروس كورنا المستجد،. تم الاسترداد من http://www.mop.org.eg متاحة على الموقع الالكترونى.
41. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلى، متاحة على الموقع الالكترونى. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.mop.gov.eg.
42. وزارة المالية. (2019). البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة القاهرة 2020/2019.
43. وزارة المالية. (2020). تم الاسترداد من البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة القاهرة.2021/2020.
44. ونيس عبدالقادر الشركسي زينب ادريس مليطان. (2007). السياحة الصحراوية في شعبية وادي الحياة. مجلة الساتل العلمية جامعة مصراته الليبية، العدد الثاني،جويلية .
45. يوسف خروبي. (2016). الثقافة السياحية ودورها في تنشيط السوق السياحي في الجزائر -ولاية جيجل نموذجا-. مجلة رأى اقتصادية، حجم 6، عدد2، .
46. World Development Indicators, Washington DC. World Bank,(2020). (بلا تاريخ).
47. callot, i. b.-p. (2007). les dilemmes du tourisme,. paris: librairie vuibert,.
48. dernoi, l. a. (1988). alternative or community-based tourism. in tourism: avital force for peace. (l.d'. amore and j. jafari, eds) l.d'. amore; montreal, canada.
49. Forum, W. E. (April 2020). Impact of Covid -19 on the Global Financial System. Recommendations for Policy Makers Based on Industry Practitioner Perspectives.
50. http://www.mop.gov.eg.(بلا تاريخ) .
51. https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-51675634.(بلا تاريخ) .
52. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019.(بلا تاريخ) .
53. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019.(بلا تاريخ) .
54. https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019.(بلا تاريخ) .
55. ILO Monitor .(2020) .Covid -19 and the World of Work5 , .th edition., International Labor Organization 30) ,June 2020. ,(
56. IMF) .April 2020 , .(World Economic Outlook, International Monetary Fund .
57. motivation factors of the tourists , تم الاسترداد من (2018) .www.tutorialspoint.com,10-07-2018.
58. OECD .(بلا تاريخ) .OECD Interim Economic Assessment Corona Virus: The World Economy at Risk .
59. taleb rifai, s. g. (2017). world tourism organization (unwto), tourism: growth is not the enemy; . it's how we manage it that counts, opinion article 115 aug .
60. UN) .January 2020 .(World Economic Situation and Prospects 2020, United Nations .
61. wearing, s. ,. (2009). ecotourism: impacts, potentials andpossibilities? butterworth- heinemann. , 2nd edition , oxford (uk).